جامعة قاصدي مربلح– ورقلـة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالب : محمد عماد بساسي

بعنـوان:

دور البنوك التجارية في تحفيز الإستثمار المحلي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA فرع ورقلة-944-

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2014/06/12

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : محمد بركة..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ..... رئيسا

الأستاذ : إسماعيل بن قانة.... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرف

الأستاذة : سهام بوخلالة..... أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ....مناقشة

السنـة الجامعية: 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : محمد عماد بساسي

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تحفيز الإستثمار المحلي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA فرع ورقلة-944-

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: :

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : محمد بركة..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ..... رئيسا

الأستاذ : إسماعيل بن قانة.... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذة : سهام بوخلالة..... أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ....مناقشا

السنــة الجامعية: 2014/2013

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل

والذي اهديه إلى

من قال فيهما الحق:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" (الإسراء: 24)

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ، صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب الطهر الحنان والعطاء ، وفاءا بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت والدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى قدوتي الدائمة في الحياة إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الأول والدي الفاضل أطال الله في عمره

إلى إخوتي و أخواتي كل واحد بإسمه.

إلى كل زملاء الدراسة الذين عرفتهم في حياتي ، ولكل دفعة 2013 ماستر مالية وبنوك

إلى الأستاذ الفاضل الذي تعب معي في إنجاز هذا العمل المتواضع إسماعيل بن قانة

إلى كل باحث وطالب علم

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي

عمـــاد

رشكر

إن كان لا بدّ من توجيه كلمة شكر من خلال هذه الأسطر

فالشكر لله عزّ وجل الذي أعاننا على إنجاز هذه المذكرة،

نتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرفإسماعيل بن قانة

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة لنا

طول فترة إشرافه علينا

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى موظفي البنك الوطني الجزائريBNA خاصة إلى

الأستاذ محمد العيد صلوح، وإلى كل من مد يد العون لنا من قريب أو بعيد لكم منا

جزيل الشكر والتقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة مسبقا على تحملهم عناء دراسة وتفحص

دراستي بغية التحصيل العلمي وتوجيهاتهم للتصحيحات والنقائص فسبيل الإستفادة

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع

عمـــاد

ملخص

قامت الجزائر في السنوات الاخيرة بمجموعة من الإصلاحات والتي تهدف إلى التنويع في الاقتصاد والاهتمام بمختلف المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات، هاته الإصلاحات تمكنها من توفير موارد مالية لا يستهان بها اذا ما تم القضاء على العراقيل التي تقف عائقا في سبيل ترقيتها، وعلى راسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية وهذا ما ادى الى عدم تطوير وتوسيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع .

هذا الوضع جعل من الدولة تقوم بتسطير مجموعة من البرامج، والتي ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها الاستثمارية من جهة، ودعم المستثمرين من جهة اخرى، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتي تساهم في تمويل نسبة معينة من تكلفة المشروع.

و يرتبط دور الهيئات خاصة بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية، والتي تمكن المستثمرين من إقامة مشاريعهم الإستثمارية . ومن خلال وقوفنا على مساهمة أحد هذه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، والمتمثل في البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة "944" – لاحظنا ان النتائج المحققة في مجال تمويله للمشاريع الاستثمارية على العموم مقبولة، على الرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجه البنوك، والمتمثلة في تعثر القروض المصرفية المقدمة.

الكلمات المفتاحية:

إستثمار، تمويل ، بنوك تجارية.

Résume

Algérie a connu ces dernières années une série de réformes visant à diversifier l'économie et de l'intérêt dans les différents projets d'investissement en dehors du secteur des hydrocarbures, à la suite des réformes de leur permettre de fournir des ressources financières à laquelle il faut compter si elles avaient été éliminés les obstacles qui se dressent sur le chemin amélioré, en particulier la difficulté d'obtenir prêts bancaires et c'est ce qui a conduit à l'incapacité de développer et d'accroître les investissements dans de tels projets.

Cette situation a fait l'état d'un souligner une gamme de programmes, qui ont été traduits sous la forme d'organismes à mettre en œuvre sa politique d'investissement, d'une part, et le soutien d'investisseurs, d'autre part, l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes, et qui contribuent au financement d'un certain pourcentage du coût du projet.

Et le rôle des organismes associés, en particulier le rôle joué par les banques publiques en fournissant des prêts bancaires, ce qui permet aux investisseurs d'établir leurs projets d'investissement. Et grâce à notre soutien de la contribution de l'une de ces banques dans le financement des projets d'investissement, et l'objectif de la Banque Nationale d'Algérie - Agence Ouargla "944" - ont constaté que les résultats obtenus dans le domaine du financement des projets d'investissement généralement acceptables, malgré les difficultés et les obstacles rencontrés par les banques, et des chancelante prêts bancaires

Mots-clés:

Investissement, Finances, Les banques commerciales.

الفـهـرس

الإهداء.....III
الشكر.....IV
ملخص.....V
قائمة المحتويات.....VI
قائمة الجداول.....VII
قائمة الملاحـق.....VIII
المقدمة.....ب
الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية.....01
تمهيد.....02
المبحث الأول :تأثير البنوك التجارية على الإستثمار.....03
المطلب الأول :ماهية البنوك التجارية.....03
الفرع الأول :مفهوم البنوك التجارية.....03
الفرع الثاني :خصائص البوك التجارية.....03
الفرع الثالث :مصادر تمويل البنوك التجارية.....04
المطلب الثاني:ماهية الإستثمار.....05
الفرع الأول :مفهوم الإستثمار.....05
الفرع الثاني:مجالات الإستثمار.....06
الفرع الثالث :محفزات اللإستثمار.....07
المطلب الثالث :دور البنوك التجارية في تحفيز الإستثمار..... 08
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية.....08
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....08
المطلب الثاني: أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 10
خلاصة.....11
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية 12
تمهيد.....13

المبحث الأول:الطريقة والأدوات.....14
المطلب الأول:الطرق المستخدمة.....15
الفرع الأول :مجتمع وعينة الدراسة 15
الفرع الثاني:متغيرات الدراسة.....15
المطلب الثاني:الأدوات والبرامج المستخدمة.....16
الفرع الأول:الدوات المستخدمة.....16
الفرع الثاني:البرامج المستخدمة.....16
المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها.....16
المطلب الأول:تقييم مساهمة البنك الوطني الجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة.....16
المطلب الثاني:.عرض نتائج تقييم مساهم البنك بالنسب المئوية.....26
الفرع الأول :حساب نسب مبالغ القروض الممنوحة.....26
خلاصة.....
الخاتمة.....36
المصادر والمراجع.....41
الملاحق.....43
الفهرس.....45

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	**1**
المبحث الأول : تأثير البنوك التجارية على الإستثمار	3
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	8
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	**12**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	14
المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها	16
خاتمة	36
قائمة المصادر والمراجع	41
الملاحق	43
الفهرس	45

مقدمة

الفصل الأوّل:

الأسس النظرية والتطبيقية حول البنوك التجارية والإستثمار

الفصل الثاني:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

الخاتمـــة

قائمة المراجع

الملاحق

أ- توطـئة :

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، واتخاذ قرار التمويل يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن توليها المؤسسة اهمية بالغة.

غير ان اتخاذ قرار التمويل يستدعي البحث عن مصادر التمويل المناسبة و التي من بينها الاستدانة من خلال اللجوء الى البنوك التجارية باعتبارها من اهم المصادر و الاقل تكلفة مقارنة باللجوء الى المصادر الاخرى للتمويل كالاكتتاب العام (الاسهم و السندات).

كما تعتبر البنوك التجارية اهم ممول للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات و يتجسد هذا من خلا ل جملة من التسهيلات و التحفيزات الممنوحة لهذا النوع من التمويل ، باعتبار ان المشاريع الاستثمارية تساهم في التنمية الاقتصادية للوطن و كذا التطور الكمي و النوعي لهذه المؤسسات .

و لدراسة هذا الموضوع تم طرح الاشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى مساهمة وكالة البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة في تحفيز الإستثمار ؟.

و يترتب عن هذه الاشكالية الرئيسية جملة من الاشكاليات الفرعية التالية :

- ما هي طرق التمويل الاستثماري التي توفرها البنوك التجارية؟.
- ما هي اهم التحفيزات المتاحة لمثل هذا النوع من التمويل؟.
- ما هي اهم التسهيلات التي توفرها وكالة البنك الوطني الجزائري "944" فرع ورقلة؟.
- هل تساهم التسهيلات التي توفرها وكالة البنك الوطني الجزائري -944- فعلا في تحفيز الإستثمار في المنطقة.

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية ق تمت الإستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها، وهي كالتالي:

- تتعدد و تتنوع طرق التمويل الاستثماري التي توفرها البنوك التجارية.
- تقدم البنوك التجارية جملة من التحفيزات قصد تشجيع المشاريع الاستثمارية.
- تساهم وكالة البنك الوطني الجزائري "944" فرع ورقلة في تحفيز الاستثمار من خلال العديد من التسهيلات.

منهج البحث :

قصد دراسة وافية ، سوف نعتمد المناهج المعتمدة في الدراسات الإقتصادية والمالية عموما يتم تبني المنهج الوصفي أثناء دراسة الموضوع في جانبه النظري والذي يساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج دقيقة.

أما الجانب التطبيقي فسوف يتم الإعتماد على منهج دراسة الحالة ، من خلال الإعتماد على المعطيات والبيانات التي توفرها وكالة البنك الوطني الجزائري 944 فرع ورقلة عن أهم المشاريع الإستثمارية الممولة من طرفها.

كما سوف يتم اعتماد البحث الببيلوغرافي من خلال استعمال المراجع التقليدية المتوفرة في المكتبات ومخابر البحث المتخصصة ، والمراجع الإلكترونية المحملة من شبكة الإنترنت بغية التأصيل النظري لموضوع الدراسة وتمحيص الدراسات السابقة للموضوع .

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة بالإضافة إلى :

- الإطلاع بواقع الإستخدام العملي لآليات تمويل البنوك للمشاريع الإستثمارية.
- محاولة إظهار وإبراز الحوافز المقدمة من طرف البنوك التجاريةِ في تمويل هذه المشاريع.
- اقتراح الحلول الملائمة والناجعة في كيفية تبني البنوك الجزائرية لآليات التمويل الأكثر مردودية ونجاعة لأطراف العملية التمويلية.

حدود البحث :

بغرض دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المنتظرة ، فإن حدود الدراسة تقع فيمايلي :

أ-الحدود المكانية :

تركيز الدراسة على وكالة البنك الوطني الجزائري -944- فرع ورقلة.

ب-الحدود الزمنية :

سنعتمد في معالجة بحثنا هذا على مجموعة من المعطيات والبيانات المأخوذة من وكالة البنك الوطني الجزائري - 944- فرع ورقلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009-2013.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

تعد البنوك بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، فالبنوك المركزية والتجارية والإسلامية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الإعتبارات التي تحملها في جعبتها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل بيان الدور الذي تمارسه البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار، وإبراز أهميتها بالإضافة إلى توضيح مفهوم الا ستثمار، وهذا ضمن المبحث الأول . أما المبحث الثاني فنحاول من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتعليق عليها، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : **تأثير البنوك التجارية على الإستثمار**.

المبحث الثاني :**الأدبيات التطبيقية**.

المبحث الأول : البنوك التجارية و تمويل المشاريع الإستثمارية

باعتبار جل العمليات التي تحدث على مستوى الب نوك مهمة وذات أهمية بالغة فعليه يجب إعطاء مفهوم لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ، فرجح أن الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرقوا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال [1]، فيقال صرف وصارف وإصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير . المصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف تعني المؤسسة التي تتعاطى الإقراض والاقتراض[2].

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع [3] التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي.

وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد ،[4] حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم[5].

فالبنك التجاري وبإختصار هو عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في مجال النقود.

الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية

يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي[6] :

أ. **تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه** : يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

ب. **تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد** : تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية؛

---

[1] زياد سليم رمضان، **البنوك التجارية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996 ، ص:27.

[2] شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989، ص : 24.

[3] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ص ص : 99- 100.

[4] محمد محمود شهاب، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، الرياض 1987، ص :105.

[5] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص : 94.

[6] سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت1996، ص ص : 114-115 .

ج. **تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية** : تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى ابرائية وغير نهائية والثانية ابرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

د. **تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي**: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات . وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الثالث : موارد واستخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها[1].

أولا : موارد البنوك التجارية

✓ **الموارد الذاتية :**

وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية :

- رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التى حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تتاسيسه او من اية إضافات قد تطرا عليه في المستقبل؛
- الأرباح المحتجزة :تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين.

✓ **الموارد الخارجية :**

وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة،وتشتمل المصادر الخارجية على[2] :

- قروض من البنك المركزي بضمان الأصول؛
- الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير؛
- قروض من البنوك التجارية؛

[1] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص : 244.

[2] أحمد كردي، مقال بعنوان: **البنوك التجارية**، أطلع عليه بتاريخ : 2014/05/07

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/156276

- إصدار سندات طويلة الأجل.

✓ **ثانيا : استخدامات البنوك التجارية**

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري حيث يتبين أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية[1] :

- السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي) : تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري؛
- السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية–أوراق تجارية مخصومة) : يعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة؛
- القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان) : يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمته؛
- الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية) : قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروض طويلة الأجل؛
- الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام : وتعني الأوراق ذات الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير التي تأخذ حكم الأوراق المالية، كالسندات الحكومية وسندات التنمية. كما قد تشارك البنوك في تقديم القروض للقطاع العام من أجل تنشيط الاقتصاد.

المطلب الثاني : ماهية الإستثمار

يعتبر الاستثمار محرك النمو الاقتصادي بحيث دون وجوده لا يمكن لأي دولة أن تطمح إلى التنمية ولأن هذا الأخير يرتكز على أساس وجود إنتاج يلبي الحاجيات، وبدون القيام بعملية الاستثمار، لا يمكننا عرض أي منتوج أو تقديم أي خدمة وعليه كل هذه المشاكل الاقتصادية تستدعي الحديث على هذا الأخير.

الفرع الأول : مفهوم الإستثمار أهدافه وأهميته

✓ **تعريف الإستثمار**

يعرف الإستثمار على أنّه عملية إنشاء و إيجاد السلع الإنتاجية و تعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء، و إرساء السلع التجهيزية المخصّصة إمّا لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات... أو للتقليل من التكاليف، أو لتحسين ظروف

[1] مرجع سابق الذكر

العمل و المعيشة[1]، وهو أيضا يتمثل في استخدام الدخل و تحويله إلى سلع تجهيزية[2]، وإنفاق يتم من طرف مقاول بغية تجديد أو تطوير الجهاز الإنتاجي و الذي يفسّر انتقال الرأسمال النقدي إلى الرأسمال الإنتاجي[3].

✓أهداف وأهمية الإستثمار

يمكن تلخيص أهمية واهداف الاستثمار بالنقاط التالية[4]:

- زيادة الدخل القومي؛
- خلق فرص عمل؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية؛
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته؛
- ضمان السيولة اللازمة.

الفرع الثاني : مجالات الاستثمار

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.

وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية[5].

✓ الاستثمارات المحلية :

الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ...إلخ، وعلى أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة.

✓ الاستثمارات الأجنبية :

[1] Gautier- françois, analyse macro économique, paris,1982, p : 85.

[2] Nouveau dictionnaire économique et social, édition: sociales paris, 1981, p : 50

[3] Abdellah, Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999, P :7..

الاستثمارات الأجنبية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كان ت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرع الثالث : محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار . بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها[1]:

✓ توفر درجة عالية من " الوعي الا ستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

✓ ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات،تنظم وتشجع عمليات الاستثما ر،وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم الم عاملات في الأسواق المالية ، وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.

✓ من دوافع الإستثمار، توفر سوق مالي كف ء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال . وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة ا لإستثمار، والتكلفة والمخاطرة ، وما يميز السوق المالي، من حيث الكف اءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث . وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

المطلب الثالث : دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه[2].

هناك عوامل كثيرة تؤثر على اداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تحفيز الاستثمار تمويل النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في تلبية متطلبات الزبائن والمؤسسات من أجل تحديد مواطن الخلل على المستوى النقدي.

[1] محمد مطر، **إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 1999، ص :45.

[2] مصيطفى عبد الطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي**، مجلة الباحث، العدد04، 2006،ص :75.

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية لتي لا تطلب لذاتها وانما لما يمكن ان تحققه من فوائد وارباح إذ هي واسطة لتبادل السلع والخدمات من يد الى اخرى لتحقيق الاهداف المسطرة[1] ومن هنا تجدر الإشارة الى أن الأهداف المتوخاة من وراء تفعيل دور الاستثمار هو تعميق الإصلاحات الإقتصادية وتحسين فعاليتها من خلال إعادة بعث الألة الإقتصادية وخلق مناخ ملاءم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي[2].

[1] قاسيمي أسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك– حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة ماجيستير، مالية المؤسسة، بومرداس، ص : 3.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

لقد تم تناول موضوع تحفيز الإستثمار من قبل العديد من الباحثين من خلال جوانب مختلفة ، وهذا نظرا لأهميته في اتخاذ القرارات . وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

في حدود علم الباحث تم تناول الموضوع في الرسائل والأطروحات التالية :

✓ دراسة سخري كمال، مذكرة ماستر بع نوان : **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة الوادي العثمانية، ورقلة، 2013.

باعتبار البنوك هي الملاذ الأخير للتمويل في ظل انتقاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة ووكالات الدعم التي أسندتها لكن دورها يبقى مرهون بالدور ا لذي تلعبه البنوك، وهذا من خلال حل إشكال دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

حيث هدفت الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي توفرها البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي.

وقد خلصت الدراسة الى أن تمويل المشاريع الإستثمارية يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية.
كما توصل إلى أن تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا ما يؤكد بان التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع.

✓ **دراسة** جاسر محمد سعيد الخليل ، بعنوان : **أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**، مذكرة ماجيستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

حاولت الدراسة التوصل لحل إشكال محددات وأركان السياسة الا ئتمانية ودورها في إ دارة المخاطر أضف إلى ذلك دراسة السياسة الائتمانية وعلاقاتها بالاستثمار الخاص في فلسطين.

هدفت الدراسة الى معرفة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين ، كما سعت الدراسة الى غ ياب تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وأسلوب التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية.
خلصت الدراسة إلى توجيه الجهود نحو محفزات الطلب على الا ستثمار مع التوصل الى ان دور السياسة الائتمانية مرهون بالضغوطات التي تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين كما توصل حسب تحليل الدراسة الى الدور السلبي له مما أثر على المسار

الحيي في تمويل وتحريك العملية الاستثمارية كون القطاع مثقل بالسيولة، بل اصبح وسيطا لتسرب المدخرات الوطنية إلى الخارج، في ضل عدم كفاية السبل الكفيلة بتحويله نحو سياسات التمويل متوسطة وطويلة الأجل.

المطلب الثاني : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن عرض أوجه الشبه والإختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- ✓ تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث المضمون ، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في إطار منح القروض ، بينما تختلف دراساتنا عن الدراسات السابقة في الزمن؛
- ✓ يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن دراستنا تختلف في طبيعتها لكونها في البنك الوطني الجزائري BNA ؛
- ✓ هدفت دراستنا إلى جمع إحصائيات رقمية حول الدور الكبير الذي يلعبه البنك الوطني الجزائري BNA في مجال منح القروض؛
- ✓ تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في المنهج المتبع.
- ✓ تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث طرق المعالجة وكيفية جمع المعلومات؛

خلاصة

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم البنوك التجارية، وتم التطرق لأ هم خصائصها، مصادرها وأهم موارد واستخدامات البنوك التجارية.

وكذا تناولنا مفهوم الا ستثمار، مجالاته ، وأهم المحفزات المشجعة على الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار، ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي :

- ✓ الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ يعتبر قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل؛
- ✓ قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة و المتوفرة لدى المؤسسة؛
- ✓ تعد السيولة النقدية من الأهداف الأساسية للبنوك وذلك للاحتياجاته ا المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بلتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد

إن المشاريع الإستثمارية لا تقوم إلا على أساس توفر التمويل اللازم من خلال أن المدخرات الشخصية لا تكون كافية،وأيضا الإعانات التي تمنحها الأجهزة المختصة لتشجيع عمليات الإستثمار.

لذلك نجد أن بعض القوانين في الجزائر تنص بمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائيّة وشبه جبائيّة ضمن شروط محددة، كما أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعطي إعانة بنسبة معينة من تكلفة المشروع في إطار التقيد بالشروط المحددة، لكن في ظل ذلك مازال مبلغ المساهمة الشخصية ومبلغ إعانة وكالات الدعم الممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غير كافيين لتغطية تكاليف المشروع المراد تأسيسه، ولمعرفة مدى تطابق ذلك من الجانب التطبيقي، توقفنا عند معطيات أحد البنوك التجارية من خلال عينة لوكالة من وكالات البنك الوطني الجزائري BNA.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

قبل التطرق الى الطريقة والأدوات المستخدمة سنقوم بتقديم لمحة بسيطة عن البنك الوطني الجزائري[1].

- **لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944**:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الإستقلال ،كما يدل عليه إسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

- **نشأة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة:**

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري (944) كواحدة من بين أربعة عشرة وكالة تابعة للمديرية الجهوية بورقلة في 12 ديسمبر 2007 ،وتسعى هده الوكالة كباقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزء أمنه والعمل على تنفيد سياسة التموقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها ، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها 6 دائمين و 2 غير دائمين.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966،بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين الأساسية وهو يعتبر من البنوك التجارية وأنشئ هدا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية:

- القرض العقاري الجزائري التونسي (1966/07/10)؛
- القرض الصناعي والتجاري (1967/07/01)؛
- بنك الصناعة والتجارة في إفريقيا (1968/07/01)؛
- بنك باريس و هولندا (1968/05/04).

[1] أرشيف بنك BNA خلال الفترة 2009-2013

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

سيتم في هذا المطلب شرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمدناها لحل اشكالية بحثنا عن طريق استخدام آداة البحث (جمع الوثائق، المقابلة)، اضافة الى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض مجتمع وعينة الدراسة كطريقة لتسه يل اشكالية الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

دراستنا هذه تتعلق بمجموعة من القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

ثانيا: عينة الدراسة

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة والمتمثلة في قروض متوسطة الأجل عادية Cmt Ordinaires والقروض في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب Ansej والقرض المصغر Angem والقروض في إطار Cnac والقروض العقاريةِ Crédit immobiliers.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء بعرض متغيرات الدراسة والطرق والمراحل المستخدمة لحل اشكالية الدراسة.

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

- **البنوك التجارية:**

وتعتبر البنوك التجارية في دراستنا عبارة عن متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيره في تحفيز الإستثمار.

- **الاستثمار**

يعتبر الاستثمار متغير تابع في دراستنا، وسنحاول دراسة تأثرها بمنح القروض في البنوك التجارية ، من خلال مقارنة عدد وحجم مبالغ القروض الممنوحة.

ثانيا: قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة

سيتم في هذا البحث قياس وتحديد طريقة جمع متغيرات الدراسة من خلال الوقوف على مدى تطبيق البنك محل الدراسة للمتغير التابع وذلك من خلال استعمال المقابلة كأداة من أدوات البحث ومدى تطبيقها من طرف البنك من خلال استخدام البرامج من جهة، وتحليل جداول تطور القروض محل الدراسة لمعرفة حجم القروض الممنوحة ، ومدى تأثيرها على حجم الإستثمارات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

سيتم في هذا الجزء بعرض الأداة المستخدمة لمعرفة مدى مساهمة البنك في منح القروض محل الدراسة، بالاضافة الى البرامج المستخدمة لتسهيل تحليل عناصر الأداة المستخدمة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

أولا: جمع الوثائق

وقد اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد معرفة مدى استجابة البنك في منح القروض والإجراءات التي يطبقها ، حيث تمكنا من الحصول على الوثائق المطلوبة لتحليل اشكالية الدراسة من طرف المكلف في مصلحة القروض، والمتمثلة في تطور عدد ومبالغ القروض الممنوحة خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: المقابلة

كانت المقابلة عبارة عن أسئلة فيما يخص مجال الدراسة، وهي أسئلة مباشرة تحتمل اجابة واح دة، وذلك لضمان السهولة والدقة في الاجابة ، حيث كانت الأسئلة سهلة ومحددة بغية تسهيل الدراسة.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي للوثائق المطلوبة، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج Excel .

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث تحليلا لتحفيز الاستثمار في بنك BNA وهذا من أجل إختبار الفرضيات والتوصل لحل إشكال الدراسة.

المطلب الأول: تقييم مساهمة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة –944– في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة 2009–2013

منذ نهاية التسعينات وبداية سنة 2000، بدأت الأوضاع الأمنية في التحسن بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع الخدمات الذي يظهر من خلال التدعيمات المقدمة من طرف الدولة للشباب، لكن هذا لم يمنع من مساهمة البنك الوطني الجزائري و كالة ورقلة–944–من تقديم القروض لفائدة المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

من اجل معرفة مدى تأثير ذلك على حجم المشاريع الاستثمارية، وبالتالي على نشاط البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة – 944– سوف نبدأ أولا بدراسة حجم المبالغ خلال هذه الفترة، ثم نحاول معرفة حجم التمويل الممنوح من طرف البنك للمشاريع الاستثمارية.

أولا: تطور حجم مبالغ القروض للفترة 2009–2013:

لإستبيان مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم مبالغ القروض الممنوحة لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة– 944– نقوم باستعراض التغيرات التي طرأت على حجم القروض محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

مقارنة تطور القروض الممنوحة بالمبالغ من سنة 2009- 2013 :

الجدول رقم (1.2): تطور حجم مبالغ القروض للفترة 2009-2013

الوحدة: بآلاف الدنانير

السنوات / أنواع القروض	2009	2010	2011	2012	2013
المبـــــــالغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
قروض متوسطةالأجل عادية « CMT ordinaires»	1.290	774	11.975	11.051	15.334
قروض في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب Ansej	59.617	120.345	181.916	232.170	259.920
القرض المصغر Angem	0	831	1.422	3.661	5.745
قروض في إطار Cnac	4.179	8.019	42.519	138.496	227.349
قروض عقارية Crédits Immobiliers	3.187	7.224	10.540	4.147	6.941
المجموع الكلي	68.273	137.193	248.372	389.525	515.289

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على أرشيف بنك BNA خلال الفترة 2009-2013.

✓ **التحليل والتفسير**:

نلاحظ إرتفاع في مبلغ القرض الممنوح في إطار القروض متوسطة الأجل العادية سنة 2013 مقارنة بالسنوات الماضية يرجع سببه إلى تسديد العملاء لجزء من مبلغ القرض .

أما بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) فنلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ يرجع سببه إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة في هذا الإطار.

كذلك بالنسبة للقرض المصغر (أونجام) فانعدام القروض الممنوحة سنة 2009 مرده إلى بداية انطلاق عمل البنك في حد ذاته في نوفمبر 2008، أما المبلغ المسجل سنة 2010، يوضح بداية تعامل البنك مع هذا النوع من القروض.

نفس الشيء ينطبق على القروض في إطار الكناك حيث نلاحظ ارتفاع محسوس في حجم القروض الممنوحة مقارنة بسنة 2009 حيث بلغت أعلى مبلغ لها سنة 2013 إذ أصبحت 227.349 دج.

فيما يتعلق بالقروض العقارية فنلاحظ كذلك أن هناك صعود ونزول في حجم القروض إلى أن وصلت سنة 2013 إلى 6.941دج.

ويمكن تفسير هذا الإرتفاع المحسوس في حجم القروض الممنوحة في كل نوع من هذه القروض يفسر بسياسة البنك والتي تندرج تحت توظيف أكبر حجم من المبالغ المحصلة من طرف الزبائن قصد تحقيق أرباح يمكنها أن تغطي التكاليف المترتبة عن إنشاء هذا الفرع باعتباره في بدايات انطلاقه ، كذلك إلى السياسة المعتمدة من طرف الدولة فيما يتعلق بمنح القروض للشباب ، وكذا التسهيلات المترتبة على هذا النوع من القروض .

مقارنة تطور عدد القروض الممنوحة من 2009- 2013 :

الجدول رقم (2.2): تطور عدد القروض للفترة 2009-2013

السنوات / أنواع القروض	2009	2010	2011	2012	2013
الأعـــــداد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
قروض متوسطةالأجل عادية « CMT ordinaires»	1	1	2	1	2
قروض في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب Ansej	17	32	53	84	99
القرض المصغر Angem	0	3	6	10	17
قروض في إطار Cnac	2	5	19	44	66
قروض عقارية Crédits Immobiliers	3	5	7	4	5
المجموع الكلي	23	46	87	143	189

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على أرشيف بنك BNA خلال الفترة 2009-2013.

✓ **التحليل والتفسير:**

نلاحظ أن عدد القروض متوسطة الأجل العادية أخذ في الصعود النسبي والنزول إلى أن وصل سنة 2013 إلى قرضين .

أما بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) فنلاحظ أن هناك ارتفاع محسوس يرجع سببه إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة في هذا الإطار مقارنة بسنة 2009.

كذلك بالنسبة للقرض المصغر (أونجام) نجد بأنه عرف ارتفاع أيضا عما كان عليه في سنة 2009 إذ وصل إلى 17 قرض سنة 2013 .

نفس الشيء ينطبق على القروض في إطار الكناك حيث نلاحظ ارتفاع كبير في حجم القروض الممنوحة مقارنة بما كان عليه إذ أصبح 66 قرض سنة 2013 .

فيما يتعلق بالقروض العقارية فنلاحظ كذلك أن هناك صعود و نزول في عدد القروض الممنوحة حتى وصل سنة 2013 إلى 5 قروض.

كما يمكن تفسير هذا الإرتفاع المحسوس في حجم القروض الممنوحة في كل نوع من هذه القروض نظرا للتسهيلات التي يمنحها البنك في منحه لهاته القروض ، وكذا سياسة الدولة من خلال تشجيع الشباب على الإستثمار .

المطلب الثاني: عرض نتائج تقييم مساهمة البنك بالنسب المئوية

➢ **الفرع الأول: حساب نسب مبالغ القروض الممنوحة**

✓ **الفترة من 2009 الى 2010**

$$\text{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

1 -القروض متوسطة الأجل عادية

$$\% 40 - = \frac{\mathbf{1290-774}}{\mathbf{1290}}$$

2 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$101.86 = \frac{\mathbf{59617-120345}}{\mathbf{59617}}$$

3 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%91.88 = \frac{\mathbf{4179-8019}}{\mathbf{4179}}$$

4 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 126.67 = \frac{3187-7224}{3187}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ انخفاض في نسبة القرض الممنوح في إطار القروض متوسطة الأجل العادية إذ وصلت إلى – 40 %، يرجع سببه إلى تسديد العملاء لجزء من مبلغ القرض .

أما بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) فنلاحظ أن هناك ارتفاع محسوس بنسبة 101.86% وذلك مرده إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة في هذا الإطار.

نفس الشيء ينطبق على القروض في إطار الكناك حيث نلاحظ ارتفاع كبير في نسبته إذ وصلت إلى 91.88 %، سببها زيادة حجم القروض الممنوحة.

فيما يتعلق بالقروض العقارية فنلاحظ كذلك أن هناك ارتفاع كبير وصل إلى نسبة 126.67 % ، وذلك للسبب ذاته.

✓ **الفترة من 2010 الى 2011**

$$\textbf{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

2 -قروض متوسطة الأجل عادية

$$\% 1447.15 = \frac{\mathbf{774-11975}}{\mathbf{774}}$$

3 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$51.16 = \frac{120345 - 181916}{120345}$$

4 -نسبة القرض المصغر:

$$\% 71.11 = \frac{831 - 1422}{831}$$

5 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%430.22 = \frac{8019 - 42519}{8019}$$

6 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 45.90 = \frac{7224 - 10540}{7224}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ ارتفاع كبير في نسبة القرض الممنوح في إطار القروض متوسطة الأجل العادية إذ وصلت إلى % 1447.15، يرجع سببه إلى زيادة حجم القروض .

أما بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) فنلاحظ أن هناك انخفاض مقارنة بالسنتين الفارطتين إذ تراجعت النسبة إلى 51.16 % وذلك مرده إلى تسديد العملاء لجزء من مبالغ القروض.

أما فيما يخص القروض في إطار الكناك نلاحظ ارتفاع كبير في نسبته إذ وصلت إلى 430.22 %، سببها زيادة حجم القروض الممنوحة.

بينما فيما يتعلق بالقروض العقارية فنلاحظ أن النسبة انخفضت إلى 45.90 % ، وذلك بسبب تسديد العملاء لجزء من مبالغ القروض.

✓ **الفترة من 2011 الى 2012**

$$\textbf{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

1 -قروض متوسطة الأجل عادية

$$\% 7.71 - = \frac{11975-11051}{11975}$$

2 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$\% 27.62 = \frac{181916-232170}{181916}$$

3 -نسبة القرض المصغر:

$$\% 157.45 = \frac{1422-3661}{1422}$$

4 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%225.72 = \frac{42519-138496}{42519}$$

5 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 60.65 - = \frac{10540-4147}{10540}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ تدهور كبير في نسبة القرض الممنوح في إطار القروض متوسطة الأجل العادية إذ انخفضت إلى - 7.7% ، يرجع سببه إلى تسديد العملاء .

كذلك بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) نلاحظ أن هناك انخفاض مقارنة بالسنتين الفارطتين إذ تراجعت النسبة إلى 27.62 % وذلك مرده إلى تسديد العملاء لجزء من مبالغ القروض.

أما فيما يخص القرض المصغر فنلاحظ بأن نسبته إرتفعت إذ وصلت إلى 157.45 % ، وذلك سببه زيادة حجم القروض. بينما القروض الممنوحة في إطار الكناك نلاحظ انخفاض كبير في نسبته إذ تراجعت إلى 225.72 %، سببها تسديد العملاء لمبالغ القروض.

أما فيما يخص القروض العقارية فنلاحظ أن النسبة ارتفعت إلى 60.65 % ، وذلك بسبب زيادة حجم القروض.

✓ **الفترة من 2012 الى 2013**

$$\textbf{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

1 -قروض متوسطة الأجل عادية

$$\% 38.75 = \frac{11051 - 15334}{11051}$$

2 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$\% 11.95 = \frac{232170 - 259920}{232170}$$

3 -نسبة القرض المصغر:

$$\% 56.92 = \frac{3661 - 5745}{3661}$$

4 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\% 64.15 = \frac{138496 - 227349}{138496}$$

5 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 67.37 = \frac{4147 - 6941}{4147}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ ارتفاع في نسبة القرض الممنوح في إطار القروض متوسطة الأجل العادية إذ وصلت إلى 38.75 % ، يعود سببه إلى زيادة حجم القروض .

أما بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) نلاحظ أن هناك انخفاض بنسبة 11.95 % وذلك مرده إلى تسديد العملاء لجزء من مبالغ القروض.

أما فيما يخص القرض المصغر فنلاحظ بأن نسبته انخفضت إلى 56.92 % ، وذلك بسبب التسديد من قبل الزبائن.

بينما القروض الممنوحة في إطار الكناك نلاحظ انخفاض في نسبته وصلت إلى 64.15 %، سببها تسديد العملاء لمبالغ القروض.

أما فيما يخص القروض العقارية فنلاحظ أن النسبة ارتفعت قليلا إلى 67.37 % ، وذلك بسبب زيادة حجم القروض.

- **الفرع الثاني: نسب أعداد القروض الممنوحة**

✓ **الفترة من 2009 الى 2010**

$$\textbf{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

1 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$\% 88.23 = \frac{17-32}{17}$$

2 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%150 = \frac{2-5}{2}$$

3 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 66.66 = \frac{3-5}{3}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ بأن نسبة القروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) مرتفعة إذ وصلت إلى 88.23 % وذلك بسبب زيادة حجم القروض.

بينما القروض الممنوحة في إطار الكناك فنلاحظ بأنها كانت مرتفعة أيضا إذ وصلت إلى 150 %، وذلك للسبب ذاته أما فيما يخص القروض العقارية فنلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة كذلك إذ بلغت إ 66.66 % ، وذلك بسبب زيادة حجم القروض.

✓ **الفترة من 2010 الى 2011**

$$\textbf{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

1 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$\% 65.62 = \frac{32-53}{32}$$

2 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%280 = \frac{5-19}{5}$$

3 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 40 = \frac{5-7}{5}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ بأن نسبة القروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) انخفضت مقارنة بالسنتن السابقتين إذ أصبحت 65.62 % وذلك بسبب تسديد مبالغ القروض من قبل الزبائن.

بينما القروض الممنوحة في إطار الكناك فنلاحظ بأنها زادت أيضا مقارنة بما كانت عليه ، حيث وصلت إلى ما نسبته 280 %، وذلك بسبب الزيادة في حجم القروض.

أما فيما يخص القروض العقارية فنلاحظ أن النسبة شهدت انخفاضا طفيفا ، إذ أصبحت تقدر بـ 40 % ، وذلك بسبب التسديد من قبل العملاء.

✓ **الفترة من 2011 الى 2012**

- **النسبة** = $\frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$

1 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$\% 58.49 = \frac{53-84}{53}$$

2 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%131.57 = \frac{19-44}{19}$$

3 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 42.85 - = \frac{7-4}{7}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ بأن نسبة القروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) شهدت تراجعا مقارنة بالسنتن السابقتين إذ أصبحت 58.49% وذلك بسبب تسديد مبالغ القروض من قبل الزبائن.

بينما القروض الممنوحة في إطار الكناك فنلاحظ بأنها انخفضت أيضا مقارنة بما كانت عليه ، حيث أصبحت تقدر بـ 131.57%، وذلك لنفس السبب.

أما فيما يخص القروض العقارية فنلاحظ أن النسبة شهدت زيادة طفيفة ، إذ أصبحت تقدر بـ 42.85 % ، وذلك بسبب الزيادة في حجم القروض.

✓ **الفترة من 2012 الى 2013**

$$\textbf{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

1 -نسبة القروض في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب:

$$\% 17.85 = \frac{84-99}{84}$$

2 -نسبة القروض في إطار CNAC:

$$\%50 = \frac{44-68}{44}$$

3 -نسبة القروض العقارية:

$$\% 25 = \frac{4-5}{4}$$

التحليل والتفسير:

نلاحظ بأن نسبة القروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (أونساج) انخفضت بشكل كبير مقارنة بالسنتن السابقتين إذ أصبحت 17.85% وذلك بسبب تسديد مبالغ القروض من قبل الزبائن.

الأمر نفسه حدث للقروض الممنوحة في إطار الكناك إذ نلاحظ بأنها انخفضت أيضا مقارنة بما كانت عليه ، حيث أصبحت تقدر بـ 50%، وذلك لنفس السبب.

حتى فيما فيما يخص القروض العقارية فنلاحظ أن النسبة شهدت إنخفاضا طفيفا مقارنة بما كانت عليه، إذ أصبحت تقدر بـ 25 % ، وذلك بسبب تسديد جزء أو كل القروض من قبل العملاء.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.2	تطور حجم مبالغ القروض للفترة 2009–2013	17
الجدول 2.2	تطور عدد القروض للفترة 2009–2013	19

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1.2	ملحق رقم(01): تطور القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة(2008-2013)	44

خـــــاتمة

إن تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين وكذا من طرف الكثير من المنظمات الدولية والمحلية ، يعود ذلك للدور الكبير التي تلعبه في إنعاش النشاط الاقتصادي الجزائري.

أمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاء هاته المشاريع الإستثمارية رصدت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة من جهة، ودعم المستثمرين من جهة أخرى برنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية م ع الاستفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة، ونجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة و المساهمة الذاتية من جهة أخرى، استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية ، لكن مثل هذا الإجراء لم ينف وكالة البنك الوطني الجزائري من اشتراطها ضمانات أخرى لارتفاع درجة الخطورة المرتبطة بهذه المشاريع.

البنك الوطني الجزائري من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمو يل المشاريع الاستثمارية ، ولإعطاء نظرة أوسع حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة وكالة BNA فرع ورقلة"944" ، وذلك للفترة الممتدة من 2009 – 2013، لكن نظرا لقصر الفترة يجعل الحكم على فعالية هذه الإجراءات على مستوى الوكالة البنكية يتطلب فترة كافية توصلنا بناء على المعطيات التي تخص قرابة 5 سنوات من نشاط الوكالة فيما يخص قبول منحها للقروض، أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية في المنطقة، بحيث يتم الموافقة في أغلب الأحيان على المبالغ المرغوبة و إن كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فه ذا ما يفسر اختلاف نظرة كل من وكالة BNA ووكالة الدعم.

نتائج الدراسة :

وفي الأخير توصلنا إلى عرض بعض النتائج و التي توصلنا إليها على مدار هذه الدراسة ، من خلال الدراسة الميدانية حول وكالة ورقلة "944" مما يمكن إستنتاج مايلي:

1-عدم تركيز البنك على القروض المتوسطة الأجل الممنوحة للزبائن العاديين باعتبارها ذات ربحية للبنك و مورد مستمر للأموال المترتبة على الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض.

2-نلاحظ إرتفاع كبير في حجم القروض الممنوحة للشباب البطال مما يؤثر سلبا على خزينة البنك ، كون معظم هذه القروض غير مجدية من ناحية التسديد (إنعدام أو انخفاض معدل التسديد) .

3-انخفاض حجم المبالغ المقدمة في إطار القروض العقارية على الرغم من الربحية العالية لمثل هذا النوع من القروض باعتبارها قروض طويلة الأجل.

4- تتعدد و تتنوع طرق التمويل الاستثماري التي توفرها البنوك التجارية.

خـــــاتمة

خلصنا الى أن البنوك التجارية متمثلة في البنك الوطني الجزائري لديها عدة طرق في علية التمويل الإستثمار وهذا مايثبت صحة الفرضية الاولى.

5- تقدم البنوك التجارية جملة من التحفيزات قصد تشجيع المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال جملة القروض الممنوحة وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.

6- تساهم وكالة البنك الوطني الجزائري "944" فرع ورقلة في تحفيز الاستثمار من خلال العديد من التسهيلات.

من خلال العديد من التسهيلات كالتخفيض من معدلات الفائدة وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة .

التوصيات:

من أجل تشجيع القروض الممنوحة في إطار القروض المتوسطة الأجل للأشخاص العاديين على البنك القيام بمايلي حتى يتسنى له الرفع في عدد القروض ، وكذلك حجم المبالغ كمايلي:

1-التخفيض من معدل الفائدة في مثل هذا النوع من القروض؛

2- تخفيض نسبة المساهمة في مبلغ القرض إلى 10 %؛

3-التقليل من حجم الضمانات المطلوبة.؛

4-التقليل من عدد الوثائق المطلوبة في مثل هذا النوع من القروض واختصارها في وثيقة واحدة أو إثنين؛

أولا : المراجع باللغة العربية

أ/ البحوث الجامعية :

1. جاسر محمد سعيد الخليل، بعنوان : أثر **سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**، مذكرة ماجيستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

2. سارة محمد، **الإستثمار الأجنبي في الجزائر–دراسة حالة اوراسكوم**– مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة.

3. سخري كمال، مذكرة ماستر بعنوان : **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة الوادي العثمانية، ورقلة، 2013.

4. عبد القادر بابا، **سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، 2004.

5. قاسيمي أسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك– حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة ماجيستير، مالية المؤسسة، بومرداس.

6. حاتم فارس الطعان، **الإستثمار أهدافه ودوافعه**، مذكرة دكتوراه، 2006.

ب/ الكتب :

7. محمد مطر، **إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999.

8. محمد محمود شهاب ، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، الرياض **1987**.

9. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.

10. عبد الهادي الفضلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

11. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993.

12. شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

13. سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.

14. سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.

15. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية.

16. زياد سليم رمضان، **البنوك التجارية**، **دار الميسرة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 1996.

ج/ المقالات في المجلات العلمية المحكمة :

17. أحمد كردي، مقال بعنوان: **البنوك التجارية**، أطلع عليه بتاريخ : 2014/05/07

18. مصيطفى عبد الطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي**، مجلة الباحث، العدد04، 2006 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

a. les livres

19. y- Bernard et j-ccolli, vocabulaire économique et financier, édition: de seuil, paris, 1976.

20. Nouveau dictionnaire économique et social, édition: sociales paris, 1981.
Gautier- françois, analyse macro économique, paris,1982.

21. Abdellah, Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999.

المواقع الالكترونية:

22. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/156276